

# صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استكشافية

عزالدين اديب حمدان<sup>1</sup> وعبد الناصر لبراهيم نور<sup>2</sup> وغسان دعاس<sup>2</sup> ومحمود ابراهيم نور<sup>3</sup>

كلية الدراسات العليا، قسم المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

كلية الاعمال والاتصال، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

كلية العلوم التربوية، جامعة القدس المفتوحة، فرع طولكرم، فلسطين

## المستخلص

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تفعيل صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وما المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة (دراسة استكشافية) وذلك من خلال قياس الضمان الاجتماعي بعدة ابعاد، وهي بعد الجوانب القانونية والخدماتية والثقة، اما التنمية المستدامة فقد تم قياسها من عدة جوانب وهي (الاقتصادية، والاجتماعية، والخدمات الصحية). تم استخدام عينة مكونة من (270) موظف بمختلف القطاعات بفلسطين. توصلت الدراسة الى وجود أثر عند تفعيل صندوق الضمان الاجتماعي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين، إذ ان واقع القرار بقانون الضمان الاجتماعي جاء له قبول بالتفعيل من اغلب عينة الدراسة، ومن جهة أخرى توصلت الدراسة الى ان يكون هناك دور لأنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الذي بدوره يؤدي الى احداث تحقيق لأهداف التنمية المستدامة بفلسطين، ومن جهة أخرى توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية بين اهداف التنمية المستدامة وتطبيق القرار بقانون الذي اتى لأنشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني. وبناء على النتائج فإن الدراسة توصي بتعزيز التطبيق لقرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وان يتم تعميم تجربة الدول المجاورة على كافة المواطنين، وان يكون هناك توافق حزبي لقرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الذي بدوره له اثر كبير في تحسين وتعزيز الفعالية على تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وان يتم إشراك شخصيات مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والمهنية والاستقلالية في إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني، وان يتم انجاز قانون الضمان الاجتماعي بشكله النهائي بعد الاخذ بالتعديلات التي طرحت، ورفعها للقنوات الدستورية، وأن يتم ضمان تشغيل النظام ضمن مبادئ الحكومة، والاستقلالية، والشفافية.

**الكلمات المفتاحية:** قانون الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، المعوقات واثار عدم التطبيق، التنمية المستدامة.

## 1. المقدمة

من العاملين في اعمار مختلفة، فعندما يكونون بأعمار محددة قانونياً يحصلون على هذه المنافع، او عندما يكونون غير قادرين على العمل لأي سبب من الاسباب المرتبطة بعملهم، فإن جوهر الضمان الاجتماعي يتمثل في مبادلة تضحيات العاملين بجزء من مواردهم الحالية من اجل الحصول على موارد مقابلة بالمستقبل .

وكما نرى ان الضمان الاجتماعي ابتكار اجتماعي مميز يتم التعبير من خلاله عن الحاجات الحقيقية في مجتمعاتنا الانسانية، وهو من يمثل الناحية الانسانية الايجابية التي يقدمها المجتمع للفرد العامل (المسن او العاطل، .... الخ)، وان الحاجة الى الضمان الاجتماعي اصبحت أكثر من ذي قبل مع تزايد عدد المسنين في " عالم يشيخ "، حسب جيرمي سيبروك، الذي اشار الى تزايد عدد المسنين وان نسبة الذين تزيد اعمارهم عن 60 سنة في الدول الغربية ستصل الى 50% من السكان في اواخر هذا القرن (Seabrook, 2003, p5).

هذا يعد الضمان الاجتماعي أحد النتائج الأكثر انسانية في العالم والحضارة الحديثة، ويعتبر الرؤية بعيدة المدى حتى للأفراد الذين يعملون بقطاع الاعمال والذي كان وما يزال يعمل على اساس الربح والمنافع قصيرة المدى وفق القيمة الزمنية للنقود .

وان الضمان الاجتماعي يعد تضحية حالية من اجل وعود بمنافع مستقبلية لأعداد كبيرة

مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية  
المجلد 7، العدد 2 (2023).

أستلم البحث في 23 تموز 2023؛ قُبل في 27 أيلول 2023

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 5 تشرين الاول 2023

البريد الإلكتروني للمؤلف: a.nour@najah.edu

حقوق الطبع والنشر © 2023 عزالدين اديب حمدان وعبد الناصر لبراهيم نور وغسان دعاس ومحمود ابراهيم نور. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

تحقق النتائج المرضية نحو المجتمع، فلذلك يجب ان يكون هناك تنمية مستدامة تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد وتحفظ للأجيال القادمة مقدرات تمكهم من تحقيق النمو، وهذا هو ما تسعى له التنمية المستدامة، ويعول على القطاع الخاص بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة (العصيمي، 2015، ص53).

ان التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ اجندة التنمية واهداف التنمية السبعة عشر التي اقترتها الامم المتحدة، والتي صدر بها قرار عن الرئاسة الفلسطينية في شهر فبراير لعام 2016 في الجلسة 90، تم تشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وذلك لتمكين من المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة بمراعاة الصلة بين الخطة وما يتصل بها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية (المجلة الإلكترونية افاق البيئة والتنمية، 2020، ص 3) (Nour et al., 2023)

وبناء على ما تقدم توضيحه، تأتي هذه الدراسة لإلقاء نظرة متكاملة على مدى درجة قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفعيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي لتقديم الخدمات المناسبة لجميع عمال وموظفي الوطن لتمكين من الازدهار بتحقيق الاهداف المرجوة للتنمية المستدامة.

### 1.1 مشكلة الدراسة

هناك بعض الدراسات التي وجدت علاقة بين وجود الضمان الاجتماعي وتطوير خدماته على احداث ازدهار وتحقيق التنمية المستدامة بالدولة، فالذي حدى بالسلطة الوطنية الفلسطينية على إصدار قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني وبعد الانتقادات بات معطلاً، وعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة تدرس موضوع الضمان الاجتماعي خارج فلسطين الا ان هناك قلة في الدراسات التي تدرس القدرة على انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وبالتالي هناك حاجة لدراسة مثل هذه الاتار والمعوقات التي منعت تنفيذ قرار الضمان الاجتماعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال طرح الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين؟
2. ما هو واقع توفر أهداف التنمية المستدامة عند انشاء صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين؟
3. ما هو مدى تفعيل قرار انشاء صندوق الضمان الاجتماعي وأثره على احداث التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات: (الحالة الاجتماعية، مقدار الدخل، عدد افراد الاسرة العاملين، الفئة الوظيفية، وطبيعة عمل المؤسسة، وعدد سنوات الخبرة)؟

### 1.2 أهمية الدراسة

عند تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تحقيق تفعيل قرار قانون الضمان الاجتماعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، والذي يعتبر من المواضيع الهامة وليست حديثة ولكنها تتطور مع حاجات العاملين ولصحتهم لتأمين الحياة الكريمة لهم، وتكتسب الدراسة أهميتها من اهتمام الباحثين والاكاديميين والاقتصاديين بموضوع انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني وتأثيره على تحقيق اهداف التنمية المستدامة باعتبارها وسيلة محممة للحد من مشكلة الفقر والبطالة والتأمين الصحي وغيرها من اهداف التنمية

لقد اتى الاهتمام بالضمان الاجتماعي من خلال الاشكاليات التي تواجه تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بفلسطين، حيث انه من خلال هذه الاشكاليات تكونت مقترحات التي تتمثل بضرورة الأخذ بها عند الاقرار بتطبيق هذا القانون، بما يضمن نظام تقاعدي يعمل على تغطية وتلبية الحد الأدنى من حياة كريمة للفئات المجتمعية التي ستأخذ بالانضمام الى صندوق الضمان الاجتماعي في حال تطبيقه .

ان دولة فلسطين تعتبر من الدول التي لا تحظى بخدمة الضمان الاجتماعي، وان ارتفاع تكلفة أجور العمال على ارباب العمل تحول دون تطبيق هذا القانون، وان غياب الوعي في أهمية الضمان الاجتماعي ونجاح معارضي تطبيق هذا القانون حال دون تطبيقه، فبناء الثقة بين مؤسسات الضمان الاجتماعي والعمال والموظف الفلسطيني تكون من خلال نصوص قانونية صحيحة وادارة ذات كفاءة عالية، ووجود إجراءات ولوائح شفافة، وان قانون الضمان الاجتماعي يجب ان يتحلى بالاستقلالية لتحقيق العدالة .

كما صدر قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 والذي بموجبه تم انشاء " هيئة التقاعد الفلسطينية " والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري والاهلية القانونية. وتتكون اموال الهيئة من الاشتراكات التي تقطع شهريا من رواتب المتفاعلين بأحكام هذا القانون وحصيلة استثمار اموال الهيئة والموارد التي تنشأ من الانشطة التي تمارسها الهيئة .

والمشركون بهذه الهيئة هم الفئات التالية: الموظفون المدنيون، وموظفين قوى الامن الفلسطينية الذين يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة، وموظفين منظمة التحرير الفلسطينية الذين يتولون مسؤوليات في الخارج والذين تدفع رواتبهم من الموازنة شريطة عدم اشتراكهم في اظلمة تقاعد أخرى، وموظفي الهيئات المحلية والمؤسسات العامة التي تطالب صراحة الاشتراك بنظام التقاعد وفقاً الاحكام هذا القانون (قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005).

وان تفعيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي يعكس نتيجة ايجابية، وذلك لحماية العمال واصحاب العمل، وان عدم تطبيق هذا القانون من سنوات سابقة يعتبر خسارة كبيرة على تنمية المجتمع المحلي (الخالدي، 2021). ولفهم حقيقة الوضع في دولة فلسطين لا بد من ان تقوم بعرض بعض المعطيات التي تثيري الواقع بالشارع الفلسطيني قبل سن القرار بقانون (قانون الضمان الاجتماعي)، حيث ان هناك معطيات تتعلق بجانب العمال الذين يعملون بالأراضي المحتلة عام 1967، أي ضمن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وجانب اخر يتعلق بالعمال الفلسطينيين في أراضي 1948 الحاضرين لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، وكما نعلم بان هناك 50% من المجتمع الفلسطيني داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لا يحظى بأي نوع من انواع الضمان والحماية الاجتماعية (Mai et al., 2019) .

وبحسب الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وتحديدًا الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو المعروف باسم (بروتوكول باريس)، ان الاحتلال الإسرائيلي سيقوم بتحويل كافة مستحقات العمال الفلسطينيين الذين يعملون بالداخل المحتل الى السلطة الوطنية الفلسطينية فقط في حال إنشاء صندوق ضمان اجتماعي فلسطيني مستقل، وهذا جزء من الأسباب الذي أدت الى سن قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (اتفاقية اوسلو) .

لم يعد النظر الى التنمية المستدامة كما قبل، إذ ان النماذج السابقة للتنمية المستدامة لم

التي تعمل على تحسين تقديم الخدمات الصحية والتعليم والتخفيف من البطالة والفرق للعمال. ومن جهة أخرى توصلت دراسة (Carlan، 2008) بأن توفير الثقة بالمؤسسة الاجتماعية اساسها المؤسسين لهذه المؤسسة ومدى صحة وجدية القرارات والاستثمارات التي ستقدمها وستكون ملموسة بيد المجتمع المحلي وليس ليد واحدة فقط، وبالتالي فإن اساس نجاح المؤسسة هو الثقة بين الطرفين المشتركين والمؤسسين. لقد وجدت الدراسات السابقة علاقة إيجابية بين تفعيل القرار بقانون الضمان الاجتماعي والتنمية المستدامة (ماس، 2012)، حيث ان تطبيق قانون الضمان الاجتماعي والاخذ بالأطر القانونية وتطبيقها فهذا يخفف من الفقر والبطالة ويحسن من الخدمات الصحية بفلسطين، بالاعتماد على ذلك يمكن صياغة الفرضية الأولى في الدراسة على النحو الآتي :

*H1: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لقرار انشاء صندوق الضمان الاجتماعي القرار بقانون (الجانب القانوني) والخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.*

وفما يخص المتغير المستقل الثاني وهو المعوقات التي ادت الى تعطيل القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وكان هناك ضعف بالدراسات المقدمة على هذا القبيل حيث ان وجود تأثير سياسي على جميع المستويات العاملة يؤدي الى عدم وجود دراسات تعمل على تعديل المسار ليتم تفعيل هذا القانون، ان توحيد مسار القوى السياسية والمعارضة بفلسطين سيؤثر على النجاح هذا القانون الذي كان سبب عرقته هو عدم وجود ثقافة لدى اغلب العاملين بمدى نتائج انشاء صندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي فإن دراسة المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الاستراتيجية ( مسارات، 2019 ) حيث وجدت ان هناك علاقة سلبية بين المعوقات التي تعمل على عدم تفعيل قانون الضمان الاجتماعي وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة بفلسطين. وعليه يمكن صياغة الفرضية الثانية كما يلي:

*H2: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعوقات انشاء صندوق الضمان الاجتماعي القرار بقانون والخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.*

وعند النظر للمتغير المستقل الثالث وهو الخدمات التي سيسفيد منها مشتركي الضمان نجد ان اغلبية الدراسات تتفق ( صالح، 2005، مسارات، 2019، Carlan، 2015 ) في نتيجة واحدة وهو ان هناك علاقة ايجابية بين الخدمات المقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة حيث ان الخدمات التي تقدم تؤثر على احداث عناصر جديدة للفرد تؤدي الى تغطية الحاجات الاجتماعية الاساسية له واتفقت دراسة ( الحسي، 2007) بان الخدمات التي تقدم للمشاركين بجودة عالية تعمل على ارضاء هذه الفئة مما يتيح لهم باستخدام جميع الوسائل التي يحتاجها الفرد لتوفير سبل الحياة الاجتماعية، وتماشيا مع الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضية الثالثة في الدراسة على النحو الآتي :

*H3: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للخدمات التي ستقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة .*

ان توحيد مسار القوى السياسية والمعارضة بفلسطين سيؤثر على النجاح هذا القانون الذي كان سبب عرقته هو عدم وجود ثقافة لدى اغلب العاملين بمدى نتائج انشاء صندوق الضمان الاجتماعي. واما ما يتعلق بالثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان

المستدامة التي تسعى الدول لتحقيقها، وأيضا تكنسب هذه الدراسة أهميتها باعتبارها دراسة استكشافية لمعرفة مدى قبول العاملين بقرار قانون الضمان الاجتماعي للعمل على إعطاء القرار قوة إضافية للتفعيل والعمل به، وأيضا هذه الدراسة تكنسب أهميتها لتطبيق صناديق الضمان الاجتماعي بالدول المجاورة التي أعطت الاستفادة للعاملين وللدولة، شملت عينة الدراسة شريحة كاملة من العاملين بفلسطين وبالتالي تمكن الباحثين من الاعتماد على نتائج هذه الدراسة لمقارنتها مع نتائج دراساتهم او لمقارنتها مع نتائج أجريت في دول أخرى وهذا يشكل ميزة إضافية لهذه الدراسة.

### 1.3 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تفعيل القرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي وجودة خدماته التي ستقدم على تحقيق اهداف التنمية المستدامة، إذ تم دراسة المعوقات التي عملت على عدم الاحالة لتطبيق القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي، ومدى مساهمة عوائد الضمان الاجتماعي على تحقيق التنمية المستدامة بفلسطين.

وكما ان من اهداف الدراسة تقديم التوصيات المرتبطة بنتائج الدراسة من أجل الاستفادة منها من قبل الجهات المعنية وذات العلاقة بموضوع الدراسة. وهدفت الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على مدى القدرة على تفعيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لبلوغ ما يأتي :

1. تحديد مفهوم الضمان الاجتماعي وأبعاده ومقومات نجاح تفعيل هذا القانون من وجهة نظر موظفي القطاع الخاص
2. التعرف على أبرز الخدمات التي سيقدمها صندوق الضمان الاجتماعي لجميع المشاركين عند تفعيل العمل به لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .
3. التعرف على أبرز التحديات والعقبات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية على تفعيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
4. التعرف على مدى قدرة استثمار اموال صندوق الضمان الاجتماعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

### 2. الإطار النظري وتطوير الفرضيات

تستخدم هناك العديد من الدراسات التي قامت بالبحث عن صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني والمعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة وتم التوصل الى العديد من النتائج المختلفة بين هذه الدراسات. حيث بينت دراسة (ماس، 2012) عن نقاط قوة تمثلت في توفر البنية القانونية السليمة لنظام الضمان الاجتماعي بفلسطين ووجود خطط اقتصادية شاملة كمنهج مناسب لتطوير خدمات الضمان الاجتماعي، وبالمقابل كانت هناك نقاط ضعف عديدة تمثلت بانخفاض نسب المشاركة في خدمات الضمان، وضعف التمويل، ونقص الكوادر المدربة والمؤهلة بهذا المجال، مما يعكس ذلك على مستوى جودة الخدمات بالضعف، وارتفاع بمستوى البطالة التي تحرم الضمان الاجتماعي من التمويل الداخلي، واجراءات الاحتلال التعسفية.

كما توصلت دراسة (الحسي، 2007) ان الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي تعمل على تحسين أوضاع المستفيدين ولها دور في احداث التنمية في الدولة

### 3.1 مصادر جمع البيانات

من اجل تغطية الجانب النظري في الدراسة تم مراجعة الادبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من رسائل علمية وابحاث ومقالات بالإضافة الى استخدام المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، اما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على النتائج التي تم الحصول عليها من الباحثين والتي اشتملت قطاعات العمل الخاصة الخدمائية والتعليمية والصحية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية إذ تم الحصول على إجابات من خلال توزيع الاستبانة على 270 موظف وموظفة.

### 3.2 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: قرار بقانون الضمان الاجتماعي، وقياس اثر قرار قانون الضمان الاجتماعي تم استخدام عدة خصائص ومؤشرات للقرار بقانون الضمان الاجتماعي والتي تم توضيحها وكيفية قياسها في الجدول رقم (1)

المتغير التابع: التنمية المستدامة (Sustainable Development) وتم استخدام ثلاث من أهداف التنمية المستدامة (فقر وبطالة والخدمات الصحية)

الاجتماعي حيث كان هناك اتفاق في نتيجة اغلبية الدراسات بأن وجود الثقة يعمل على تحسين اداء صندوق الضمان الاجتماعي مما يؤدي الى اقبال عدد كبير من المشتركين الذين يوفرون مدخرات لمثل هذه الصناديق (Carlan, 2008) ، وبالاعتماد على ذلك يمكن صياغة الفرضية الرابعة في الدراسة وعلى النحو الاتي :  
H4: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للثقة التي ستكتسبها مؤسسة الضمان على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

فيما يخص المتغير المستقل الاخير وهو الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان فقد اعتمدت معظم الدراسات على نسبة الاشتراكات المقطوعة من الافراد حيث ان زيادة هذه النسبة يعمل على احداث زيادة بالاستثمارات مما يحقق عوائد عالية على ذلك (صالح، 2005). وبالاعتماد على ذلك يمكن صياغة الفرضية الرابعة في الدراسة وعلى النحو الاتي:

H5: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعوائد الصندوق الاستثماري في مؤسسة الضمان على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

### 3. منهجية الدراسة

جدول رقم (1) المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة

نوع المتغير	المتغير	طريقة قياسه	المصدر
المتغيرات المستقلة Independent variables	القرار بقانون الخاص بالضمان الاجتماعي الفلسطيني (الجانب القانوني)	نسبة تطابق بنود القانون مع قوانين الدول الاخرى	(ماس، 2012)
	المعوقات التي تمنع تفعيل قانون الضمان الاجتماعي	نسبة التعديلات التي تمت على القرار بقانون	(مسارات، 2019)
	الخدمات التي سيستفيد منها مشتركي الضمان الاجتماعي بفلسطين	نسبة الاستفادة من الخدمات التي ستقدم	(الحسي، 2007)
المتغير التابع Dependent variable التنمية المستدامة	الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي	نسبة درجة ثقة المشتركين بالأعضاء القائمين على انشاء صندوق الضمان الاجتماعي	(Carlan, 2008)
	الاستثمارات التي ستحقق جراء انشاء صندوق الضمان	عدد الاشتراكات التي ستقدم ليم استثمارها	(صالح، 2005)
	الجوانب الاقتصادية (البطالة)	قدرة تشغيل قيمة الاشتراكات بمشاريع تنموية	(ماس، 2012)
	الجوانب الاجتماعية (الفقر)	قدرة تشغيل قيمة الاشتراكات بمشاريع تنموية ومدى زيادة دخل الفرد	(عباس، 2018)
	الخدمات الصحية (التأمين الصحي)	زيادة نسبة المشتركين بالتأمين الصحي	(الجبوري، 2019)

### 3.4 اداة الدراسة والية قياس نتائجها

لغايات الوصول الى اهداف الدراسة والاجابة عن أسئلتها، تم العمل على مراجعة ما يتصل بموضوع الدراسة الحالية من الادب النظري، والمراجع والدوريات والدراسات السابقة المتصلة بالدراسة الحالية، والاستفادة منها في إعداد استبانة للتعرف على

### 3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع الخاص حيث تم اجراء الدراسة على عينة من موظفي القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية الخاضعة لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية إذ تكونت العينة من 270 موظف.

صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني وما هي المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلاقتها ببعض المتغيرات في مختلف محافظات فلسطين، أما الجزء الثاني من الاستبانة فتكون من (58) فقرة موزعة على خمسة ابعاد، وهي كما يلي :

البعد الاول: الجوانب القانونية وتكون من (10) فقرة .

البعد الثاني: الجوانب الخدمية وتكون من (9) فقرة .

البعد الثالث: الجوانب الاستثمارية وتكون من (6) فقرة .

البعد الرابع: جوانب الثقة وتكون من (7) فقرة .

البعد الخامس: جوانب التنمية المستدامة وتكون من (19) فقرة .

#### 4. عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يستعرض هذا الجزء نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات وذلك في قسمين: القسم الاول يتعلق بالتحليل الوصفي، والقسم الثاني يتعلق بمناقشة فرضيات الدراسة.

#### 4.1 التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

##### 4.1.1 بعد الجوانب القانونية

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية لبعـد الجوانب القانونية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسابي	فقرات الجوانب القانونية: القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني
مرتفع	3.80	يحمي قانون الضمان الاجتماعي العمال من استغلالهم من قبل أرباب العمل
مرتفع	3.79	وجد قانون الضمان الاجتماعي، لضمان مستقبل العاملين وعوائلهم
مرتفع	3.78	اشتمل قانون الضمان الاجتماعي على حظر التمييز في ظروف وشروط العمل
مرتفع	3.71	احتوى قانون الضمان الاجتماعي على بنود يضمن للمرأة العمل بكرامة وتشاركية
مرتفع	3.7	يراعي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الجديد تطبيق مستوى عادل من الاجور
مرتفع	3.66	تضمنت بنود قرار الضمان الاجتماعي على عدة فقرات تضمن حياة كريمة للعامل المشترك بالضمان
مرتفع	3.64	بعد قانون الضمان الاجتماعي معززاً لقانون العمل والتقاعد المدني
مرتفع	3.61	تمثل بنود بقانون الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى لحقوق العامل التي لا يجوز التنازل عنها
مرتفع	3.41	التوقيت مناسب لإصدار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتطوير بيئة الاعمال والسعي لتحقيق التنمية المستدامة
متوسط	2.81	قانون الضمان الاجتماعي مرن ويشتمل جميع العاملين
مرتفع	3.59	

الكمل

بمتوسط حسابي ( 3.78)، والفقرة التي تنص على (احتوى قانون الضمان الاجتماعي على بنود يضمن للمرأة العمل بكرامة وتشاركية) بمتوسط حسابي (3.71) ، وجاءت الفقرة الأخيرة متوسطة و التي تنص على (قانون الضمان الاجتماعي مرن ويشتمل جميع العاملين) بمتوسط حسابي (2.81).

#### 4.1.2 بعد المعوقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن معظم فقرات بعد الجوانب القانونية (القرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يحمي قانون الضمان الاجتماعي العمال من استغلالهم من قبل أرباب العمل) بمتوسط حسابي (3.8)، تلاها وبدرجة مرتفعة (ضمان مستقبل العاملين وعوائلهم) بمتوسط حسابي ( 3.79)، تلاها وبدرجة مرتفعة اشتمال قانون الضمان الاجتماعي على (حظر التمييز في ظروف وشروط العمل)

جدول رقم (3) المعوقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني -المتوسطات الحسابية

المعوقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
ضعف تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بسبب وجود الاحتلال الاسرائيلي	4.09	مرتفع

مرتفع	3.91	عدم الأخذ بموقف الأحزاب التي دعت الى إحداث المرونة في التعديلات على حقوق العامل الفلسطيني.
مرتفع	3.91	يوجد فراغ تشاكري مع معارضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني
مرتفع	3.89	عدم الاعتماد على مبدأ الحوار الاجتماعي الوطني الواسع مع الفريق الوطني الذي يعمل على تأسيس الضمان الاجتماعي
مرتفع	3.8	يؤجل أصحاب القطاع المتخصص والشركات المسيطرة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني
مرتفع	3.66	يضع أصحاب القطاع الخاص أفكار سلبية بمعتقدات العمال حول قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتجنب دفع الحقوق لهم
مرتفع	3.88	<b>الكل</b>

وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (عدم الاعتماد على مبدأ الحوار الاجتماعي الوطني الواسع مع الفريق الوطني الذي يعمل على تأسيس الضمان الاجتماعي) بمتوسط حساي (3.89) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يؤجل أصحاب القطاع المتخصص والشركات المسيطرة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) بمتوسط حساي (3.80) ، وجاءت الفقرة الأخيرة التي تنص على (يضع أصحاب القطاع الخاص أفكار سلبية بمعتقدات العمال حول قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني لتجنب دفع الحقوق لهم) بمتوسط حساي (3.66).

**4.1.3 بعد جانب الخدماتية: (الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشاركين).**

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن معظم فقرات بعد الجوانب القانونية (المعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (ضعف تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي) بمتوسط حساي (4.09) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (عدم الأخذ بموقف الأحزاب التي دعت الى إحداث المرونة في التعديلات على حقوق العامل الفلسطيني) بمتوسط حساي (3.91) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يوجد فراغ تشاكري مع معارضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني) بمتوسط حساي (3.91) ، تلاها

جدول رقم (4) الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشاركين بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني -المتوسطات الحسائية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسائي	الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشاركين
مرتفع	4.09	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي حرية الاشتراك للأشخاص غير العاملين في شركات منتظمة (أصحاب المهن الحرة)
مرتفع	3.91	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي أجور العمال في حالات استثنائية (ترك العمل، الحروب الصحية...الخ).
مرتفع	3.8	سوف تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل.
مرتفع	3.78	يغطي صندوق الضمان الاجتماعي تكاليف العلاج، والولادة للمرأة العاملة الحامل
مرتفع	3.71	ستؤمن مؤسسة الضمان الاجتماعي الاحتياجات الأساسية للعامل ولأفراد أسرته
مرتفع	3.71	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني للعمال رواتب شهرية للعاطلين عن العمل، والعمال غير القادرين عليه
مرتفع	3.67	يوفر صندوق الضمان الاجتماعي التكاليف الإلزامية الأساسية للعامل: من شيخوخة، وعجز، وإصابات العمل، وأمراض الناتجة عن المهنة، والوفاة الطبيعية
مرتفع	3.66	يقضي قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني على ظاهرة عدم المساواة بين العمال
مرتفع	3.64	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي، على توفير دخل منتظم ومستمر للعامل
مرتفع	3.78	<b>الكل</b>

(الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشاركين) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يوفر صندوق الضمان الاجتماعي حرية الاشتراك للأشخاص غير العاملين في شركات منتظمة (أصحاب المهن الحرة )

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن معظم فقرات بعد جانب الخدماتية :

بمتوسط حسابي (3.71) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( يوفر صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني للعامل رواتب شهرية لعاطلين عن العمل، والعامل غير القادرين عليه ) بمتوسط حسابي (3.71) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يوفر صندوق الضمان الاجتماعي التكاليف الإلزامية الأساسية للعامل: من شيخوخة، وعجز، وإصابات العمل، وأمراض الناتجة عن المهنة، والوفاة الطبيعية ) بمتوسط حسابي (3.67).

#### 4.1.4 بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان)

جدول رقم (5) الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان -المتوسطات الحسابية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسابي	الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان
مرتفع	3.8	يمنح قانون الضمان الاجتماعي قروض ميسرة للعامل
مرتفع	3.79	تستخدم الاشتراكات الشهرية في مشاريع استثمارية
مرتفع	3.78	بوجود خطط وتطوير الاستثمار تحدث دورات اقتصادية جديدة تسهم في إحداث التنمية المستدامة بالدولة
مرتفع	3.71	تحدث استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي خدمات جديدة للمشاركين
مرتفع	3.66	تسهم الأموال المتحققة للصندوق في إنشاء استثمارات رأسالية لغرض إنعاش اقتصاد الدولة.
مرتفع	3.64	ينهض ويتطور الاقتصاد من خلال استثمار مردود صندوق الضمان الاجتماعي
مرتفع	3.73	

الكل

بمتوسط حسابي (3.78) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( تحدث استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي خدمات جديدة للمشاركين) بمتوسط حسابي (3.71) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( تسهم الأموال المتحققة للصندوق في إنشاء استثمارات رأسالية لغرض إنعاش اقتصاد الدولة ) متوسط حسابي (3.66) ، وجاءت الفقرة الأخيرة التي تنص على ( ينهض ويتطور الاقتصاد من خلال استثمار مردود صندوق الضمان الاجتماعي) متوسط حسابي (3.64).

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أن معظم فقرات بعد الجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان ) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (يمنح قانون الضمان الاجتماعي قروض ميسرة للعامل) بمتوسط حسابي (3.8) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تستخدم الاشتراكات الشهرية في مشاريع استثمارية) بمتوسط حسابي (3.79) ، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( بوجد خطط وتطوير الاستثمار تحدث دورات اقتصادية جديدة تسهم في إحداث التنمية المستدامة بالدولة)

#### 4.1.5 بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي)

جدول 6: الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي -المتوسطات الحسابية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسابي	الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي
مرتفع	3.86	تتمتع الهيئات والمؤسسات القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني بالسمعة والمكانة الجيدة
مرتفع	3.80	تحافظ إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على خصوصيات جميع المشاركين
مرتفع	3.71	يجب أن يكون هناك ضامن لتحقيق أهداف صندوق الضمان الاجتماعي
مرتفع	3.67	الإدارة القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني هي إدارة مستقلة مالياً وإدارياً

مرتفع	3.66	تعزيز وتطوير قدرات الشركات الوطنية بإيجاد الخبرة اللازمة في هذا المجال
مرتفع	3.41	تعمق ثقة المواطن بالسلطة المنفذة للقرار ذات الخبرات التي تؤهلها للعمل
متوسط	2.81	يجب أن تشكل هيئة مستقلة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي أو يدار من هيئات خارجية مستقلة
متوسط	3.56	الكل

(تعزيز وتطوير قدرات الشركات الوطنية بإيجاد الخبرة اللازمة في هذا المجال) بمتوسط حسابي (3.66)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تعمق ثقة المواطن بالسلطة المنفذة للقرار ذات الخبرات التي تؤهلها للعمل) بمتوسط حسابي (3.41)، وجاءت الفقرة الأخيرة بدرجة متوسطة والتي تنص على ( يجب أن تشكل هيئة مستقلة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي أو يدار من هيئات خارجية مستقلة) بمتوسط حسابي (2.81).

#### 4.2 عناصر التنمية المستدامة

##### 4.2.1 الجوانب الاقتصادية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن معظم فقرات بعد الثقة ( الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي ) جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على (تتمتع الهيئات والمؤسسات القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني ) بمتوسط حسابي (3.86)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( تحافظ إدارة صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني على خصوصيات جميع المشتركين) بمتوسط حسابي (3.80)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( يجب أن يكون هناك ضامن لتحقيق أهداف صندوق الضمان الاجتماعي ) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( الإدارة القائمة على صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني هي إدارة مستقلة مالياً وإدارياً ) بمتوسط حسابي (3.67)، تلاها وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على

جدول 7: المتوسطات الحسابية لبعدها الجوانب الاقتصادية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسابي	بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الجوانب الاقتصادية
مرتفع	3.8	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يزيد دخل العامل، ويخفف ظاهرة الفقر
مرتفع	3.8	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يعمل على تطوير الموارد البشرية لمحاربة البطالة
مرتفع	3.79	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي، لتحفز العامل وكفاءة عالية.
مرتفع	3.71	يسهم وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني في الحد من الفقر والبطالة لمساهمتها في مراقبة الأجور وضمان عدالتها
مرتفع	3.66	وجود مؤسسة مضمونة تدعم العاملين يؤدي الى عمل الموظف بكل أمانه وإخلاص
مرتفع	3.66	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يقلل التفاوت في مستوى الدخل
مرتفع	3.66	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تخفيف الفقر والجوع، كونها تراقب النقص في دخل العامل
مرتفع	3.64	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي تؤدي إلى تعزيز ثقة العاملين وضمان ولاءهم لمؤسستهم
مرتفع	3.71	الكل

( 3.79 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على ( يسهم وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني في الحد من الفقر والبطالة لمساهمتها في مراقبة الأجور وضمان عدالتها ) بمتوسط حسابي ( 3.71 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة مضمونة تدعم العاملين يؤدي الى عمل الموظف بكل أمانه وإخلاص) بمتوسط حسابي ( 3.66 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على ( وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يقلل التفاوت في مستوى الدخل) بمتوسط حسابي ( 3.66 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني على تخفيف الفقر والجوع، كونها تراقب النقص في دخل العامل) بمتوسط حسابي ( 3.66 ) ، وأخيراً الفقرة التي تنص على

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم ( 7 ) أن جميع فقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الجوانب الاقتصادية جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني يزيد دخل العامل، ويخفف ظاهرة الفقر) بمتوسط حسابي ( 3.80 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على ( وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يعمل على تطوير الموارد البشرية لمحاربة البطالة) بمتوسط حسابي ( 3.80 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على (وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي، تحفز العامل وكفاءة عالية، وزيادة الدخل القومي) بمتوسط حسابي



وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي تؤدي إلى تعزيز ثقة العاملين وضمان ولائهم 4.2.2 الجوانب الاجتماعية لمؤسستهم بمتوسط حسابي (3.64).

جدول 8: المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الجوانب الاجتماعية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسابي	بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الجوانب الاجتماعية
مرتفع	3.80	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على رفاهية العامل
مرتفع	3.80	يجب أن تغطي مؤسسة الضمان الاجتماعي جميع قطاعات وجغرافية الدولة لضمان عدم هجرة الأيدي العاملة وحدوث تغيرات ديمغرافية
مرتفع	3.78	وجود مؤسسة ضامنة لتوفير دخل كافٍ للعامل يوفر له حياة كريمة
مرتفع	3.78	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تنمية الموارد البشرية، من خلال برامج التوعية والتدريب، كونها العنصر الأساسي للتنمية المستدامة
مرتفع	3.71	ترتبط مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، الحاضر بالمستقبل للعامل، وتضمن حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة
مرتفع	3.66	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، يضمن إضفاء العاملين بالخدمات الاجتماعية
مرتفع	3.64	مشاريع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني تقلل من قدوم العمال من القرى إلى المدن، لأحداث التنمية بالمناطق المغلقة
مرتفع	3.74	الكل

، على تنمية الموارد البشرية، من خلال برامج التوعية والتدريب ، كونها العنصر الأساسي للتنمية المستدامة) بمتوسط حسابي ( 3.78 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على تربط مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني ، الحاضر بالمستقبل للعامل ، وتضمن حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة بمتوسط حسابي ( 3.71 ) ، تلاها الفقرة التي تنص على ( وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني ، يضمن إضفاء العاملين بالخدمات الاجتماعية) بمتوسط حسابي ( 3.66 ) ، وأخيراً الفقرة التي تنص على ( مشاريع مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني تقلل من قدوم العمال من القرى إلى المدن ، لأحداث التنمية بالمناطق المغلقة) بمتوسط حسابي ( 3.64 ) .

#### 4.2.3 الخدمات الصحية

جدول 9: المتوسطات الحسابية لفقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الخدمات الصحية

مستوى الإجابة	المتوسط الحسابي	بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الخدمات الصحية
مرتفع	3.78	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تحسين صحة العاملين، وتوسيع نطاق الخدمات، ونشر المعرفة الصحية
مرتفع	3.71	توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، والمؤسسات الصحية التابعة، برامج توعوية، للحد من الأضرار لإحداث توازن وتنمية بشرية
مرتفع	3.66	تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على توفير المساواة بين الرجل العامل والمرأة العاملة
مرتفع	3.64	وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، ورعاية صحية أفضل، يحقق مردوداً للعامل ويحقق التنمية المستدامة
مرتفع	3.70	الكل

## 4.3 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) حول قرار انشاء صندوق الضمان الاجتماعي القرار بقانون والخاص (الجوانب القانونية) بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة. ولمعرفة درجة التأثير فقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط ((Simple Regression لمعرفة تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني - الجوانب القانونية - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة.

المقياس	الوسط الحسابي	معامل التحديد (R2)	معدل التأثير (B)	الدلالة الإحصائية
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني - الجوانب القانونية والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	3.59	%41	0.73	0.000

يشير الجدول رقم (11) ان هناك أثراً إيجابياً لصندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني فيما يخص الجوانب القانونية والآثار المتوقعة منها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (0.41)، وبين الجدول أن المتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي - الجانب القانوني) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة) بمعدل (0.73) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من ( $0.05 \leq \alpha$ ).

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9) أن جميع فقرات بعد التنمية (صندوق الضمان الاجتماعي والقدرة على التخفيف من البطالة والفقر وتأمين الصحة للعاملين) - الخدمات الصحية جاءت مرتفعة، وجاءت أعلى الفقرات ودرجة مرتفعة الفقرة التي تنص على ( تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على تحسين صحة العاملين، وتوسيع نطاق الخدمات، ونشر المعرفة الصحية) بمتوسط حسابي (3.78)، تلاها الفقرة التي تنص على ( توفر مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، والمؤسسات الصحية التابعة، برامج توعوية، للحد من الأتجاب لإحداث توازن وتنمية بشرية) بمتوسط حسابي (3.71)، تلاها الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، على توفير المساواة بين الرجل العامل والمرأة العاملة) بمتوسط حسابي (3.66)، وأخيراً الفقرة التي تنص على ( وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني، و رعاية صحية أفضل، يحقق مردوداً للعامل ويحقق التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي (3.64).

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة والتابعة

الابعاد	المتوسط الحسابي	مستوى الإجابة
بعد الجوانب القانونية(المعيقات)	3.59	مرتفع
بعد جانب الخدماتية	3.88	مرتفع
بعد الجوانب الاستثمارية	3.78	مرتفع
بعد الثقة	3.73	مرتفع
بعد التنمية - اقتصادي	3.723	مرتفع
بعد التنمية - اجتماعي	3.716	مرتفع
بعد التنمية - الصحي	3.718	مرتفع
بعد التنمية - اجالي	3.719	مرتفع

تشير البيانات في الجدول 10 أن الرغبة بإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي جاء مرتفعاً، وجاء أعلى ابعاد صندوق الضمان الاجتماعي البعد الخدماتي بمتوسط حسابي (3.88)، تلاه البعد الاستثماري بمتوسط حسابي (3.78)، تلاه بعد الثقة بمتوسط حسابي (3.73)، تلاه البعد القانوني بمتوسط حسابي (3.59) اما بعد التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (3.719)، وفيما يلي عرض لكل بعد من ابعاد قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني

جدول 12: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني - المعيقات - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المقياس	الوسط الحسابي	معامل التحديد (R2)	الدلالة الإحصائية للتمودج (F)	معدل التأثير (B)	الدلالة الإحصائية
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني - المعيقات - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	3.877	%19.8	0.000	0.468	0.000

يشير الجدول رقم (12) ان هناك اثر ايجابيا لصندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني فيما يخص المعيقات والآثار المتوقعة منها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن قيمة

معامل التحديد (0.198)، وبين الجدول أن المتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي- الجانب المتعلق بالمعوقات) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة) بمعدل (0.468) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من ( $\alpha \leq 0.05$ ).

جدول 13: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – الخدمات - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المقياس	الوسط الحسابي	معامل التحديد (R2)	الدلالة الاحصائية للنموذج (F)	معدل التأثير (B)	الدلالة الإحصائية 0.05
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – الخدمات - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	3.79	%21.9	0.000	0.55	0.000

التنمية المستدامة) بمعدل (0.55) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من ( $\alpha \geq 0.05$ )

يشير الجدول رقم (13) ان هناك اثر ايجابيا لصندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني فيما يخص الجوانب الخدماتية والآثار المتوقعة منها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (0.219)، وبين الجدول أن المتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي- الجانب المتعلق بالخدمات) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف

جدول 14: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – الاستثمارية - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المقياس	الوسط الحسابي	معامل التحديد (R2)	الدلالة الاحصائية للنموذج (F)	معدل التأثير (B)	الدلالة الإحصائية 0.05
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – الجوانب الاستثمارية والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	3.708	%61	0.000	0.70	0.000

المستدامة) بمعدل (0.70) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من ( $\alpha \leq 0.05$ )

يشير الجدول رقم (14) ان هناك اثر ايجابيا لصندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني فيما يخص الجوانب الاستثمارية والآثار المتوقعة منها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (0.61)، وبين الجدول أن المتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي- الجانب الاستثماري) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف التنمية

جدول 15: نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – الثقة - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المقياس	الوسط الحسابي	معامل التحديد (R2)	الدلالة الاحصائية للنموذج (F)	معدل التأثير (B)	الدلالة الإحصائية 0.05
صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – الثقة والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة	3.57	%31.8	0.000	0.57	0.000

المستدامة) بمعدل (0.57) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من ( $\alpha \leq 0.05$ ).

يشير الجدول رقم (15) ان هناك اثر ايجابيا لصندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني فيما يخص الجوانب الاستثمارية والآثار المتوقعة منها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (0.318)، وبين الجدول أن المتغير المستقل (صندوق الضمان الاجتماعي- الجانب الاستثماري) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف التنمية

جدول 16: نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) تأثير صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني – كافة الجوانب - والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة

المؤشرات			المقياس		
0.000	الدلالة الاحصائية للنموذج (F)	%80.4	معامل التحديد R2		
الدلالة الإحصائية 0.05	معدل التأثير (B)	الوسط الحسابي	الترتيب	الجوانب	
0.000	0.23	3.590	4	القانونية	
0.057	0.06	3.877	1	المعيقات	
0.000	0.23	3.790	2	الخدمات	
0.000	0.51	3.708	3	الاستثمارية	
0.000	0.198	3.570	5	الثقة	

نتيجة مفادها ان يتم إحداث تطوير للقانون، ليم التفعيل الجذري للقانون والعمل عليه .  
 - وفيما يتعلق بالمعيقات التي أدت الى تعطيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، أشارت النتائج أن معظم الفقرات جاءت مرتفعة، ويعود ذلك الى قانون الضمان الاجتماعي به فقرات كثيرة بحاجة الى التعديلات ولم يتم التشاور مع الجهات الأخرى للخروج بنتيجة مناسبة وصيغة قانون جيد، والاعتراضات التي تمت من الشركات الخاصة، واتفقت مع دراسة (مسارات، 2019) والتي توصلت الى نتيجة مفادها بأن يتم الاخذ بالتعديلات التي توصلت لها الدراسة .

- اما فيما يتعلق بجانب الخدماتية (الخدمات التي ستقدم من صندوق الضمان للمشاركين) فقد أشارت النتائج ان معظم الفقرات جاءت مرتفعة ويعود ذلك الى التزام صندوق الضمان بوجود الخدمات التي تغطي العامل الراحة في التعامل مع المؤسسة، وان تكون المؤسسة شاملة لجميع الخدمات التي تواكب التطورات التكنولوجية، ودمج جميع الخدمات التي تقدم مع القطاع الخاص وان يكون هناك نموذج موحد للعمل ضمنه، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الحسي، 2000) حيث توصلت الدراسة الى ان وجود الخدمات وتطورها تؤدي الى زيادة بالاشتراكات وتطور المؤسسة ونموها .

- اما فيما يتعلق بالجوانب الاستثمارية (الاستثمارات التي سيعمل على تحقيقها صندوق الضمان) فقد أشارت النتائج ان معظم الفقرات جاءت مرتفعة، ويعود ذلك الى السياسة التي سوف تتبعها مؤسسة الضمان الاجتماعي، لتعمل على تحقيق الاستثمارات التي تؤدي للنهوض بالمؤسسة، وعند احداث هذا النهوض يعمل على الاسهام في إنشاء استثمارات رأسالية لغرض انعاش الاقتصاد بالدولة، وذلك من خلال تحصيل الاشتراكات من المشاركين، واتفق هذه الدراسة مع دراسة (صالح، 2005) حيث توصلت الدراسة الى ان زيادة عدد المشاركين له القدرة على زيادة الاستثمارات .

- بعد الثقة (الثقة التي سيكتسبها صندوق الضمان الاجتماعي)، أشارت النتائج ان معظم الفقرات جاءت مرتفعة، ويعود ذلك الى مصدر القرار، إذا ان السلطة الفلسطينية لا تتمتع بثقة عالية لدى كافة المواطنين مما يعطي عدم تفعيل القرار الصادر لإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي، لأنه إذا تم اصدار القرار من جهة مستقلة وذات ثقة عالية فإن ذلك يعمل على النهوض والسرعة بتطبيق القرار كما هو موجود بالدول المجاورة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Carlan, 2008) حيث توصلت الدراسة

يشير الجدول رقم (16) ان هناك اثر ايجابيا لصندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني فيما يخص جميع الجوانب والآثار المتوقعة منها على تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (0.804)، وبين الجدول أن المتغيرات المستقلة (صندوق الضمان الاجتماعي- القانونية، المعيقات، الخدمات، الاستثمارية، الثقة) يؤثر إيجاباً على المتغير التابع (اهداف التنمية المستدامة) بمعادلات تراوحت من (0.06 الى 0.51) وأن التأثير ذو دلالة إحصائية لكل المتغيرات باستثناء المعيقات، ويتضح ذلك من خلال قيمة الدلالة الإحصائية التي كانت أقل من  $(0.05 \geq \alpha)$

وبمراجعة مستوى التأثير للعناصر مجتمعة يلاحظ ان حوالي 80% من التأثير على التنمية المستدامة بعناصرها الاقتصادية والاجتماعية والصحية يأتي ويفسر من خلال المتغيرات المستقلة في الجدول اعلاه. كما ان مستوى عناصر التنمية المستدامة التي تم قياسها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية جاءت مرتفعة ايضا.

## 5. النتائج والتوصيات

### 5.1 النتائج

- أشارت النتائج أن وقع صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني المعوقات والآثار المتوقعة على تحقيق التنمية المستدامة جاء مرتفعاً ويعزى ذلك الى ان السياسة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي والقرار الممثل به لدى الحكومة الفلسطينية بأهمية العمال والاهتمام بهم من خلال تحسين الاداء والنهوض بتنمية الاجراءات والتعليمات بما يضمن تحقيق التزاهة والشفافية بجميع الشركات، وهذا يتطلب اتباع سياسات واضحة وشفافة ليم اقرار قانون الضمان الاجتماعي وبالتشاور مع جميع الاطراف، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (ماس، 2012)، والتي أظهرت وجود مستوى مرتفع لتفعيل قانون الضمان الاجتماعي، وكان مستوى كل من البعد القانوني والبعد الخدماتي مرتفعاً .

- أشارت النتائج ان معظم فقرات البعد القانوني للقرار بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني جاءت مرتفعة، ويعود ذلك الى ان السياسة العامة التي اتخذت لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي، وضمن أهدافه الاستراتيجية في التعديلات الأخيرة للقانون، والتي ضمت الكثير من تطوير في الحقوق العالمية بناء على المطالبات التي تمت اثناء طرح القانون، واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (ماس، 2012) والتي توصلت الى

التأكيد على عضويتهم في النص القانوني المذكور واختيارهم في مجلس الإدارة بعد إعادة تشكيله

4. هنالك حاجة ماسة لإعداد "خطة توعية شاملة" للضمان الاجتماعي تستهدف مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، للتعريف بأهمية الحق في الضمان الاجتماعي، باعتباره مظلة وطنية للحماية الاجتماعية
5. هنالك حاجة ماسة لإجراء تعديلات قانونية جوهرية بهدف ضمان حوكمة وشفافية "قطاع الاستثمار" الحيوي في الضمان الاجتماعي بالكامل، وبخاصة لجنة الاستثمار، ودائرة الاستثمار التي تتولى مسؤولية إدارة المحافظ الاستثمارية داخل مؤسسة الضمان.
6. انجاز قانون الضمان الاجتماعي بشكله النهائي بعد الاخذ بالتعديلات التي طرحت ورفعها للقنوات الدستورية.
7. تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين وخلق خبرة فلسطينية في هذا المجال.
8. ضمان تشغيل النظام ضمن مبادئ الحوكمة، والاستقلالية، والشفافية.

## المراجع

- العصبي، عايد عبد الله (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع سنة 2015.
- المركز الفلسطيني الابحاث السياسات الاستراتيجية (مسارات) 2019، التفكير الاستراتيجي واعاداد السياسات .
- الجبوري، على عبودي نعمه (2019) التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث: العدد السادس تشرين الأول - أكتوبر 2019، كلية الامام الكاظم-العراق .
- صالح، وليد فهمي (2005) تحليل اداء محافظ الاستثمار وتحديد نسبة الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي الاردني، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد (1) الصفحة (32) العدد (1)
- عباس، منير خالد (2018) أثر بيئة العمل المادية في أداء العاملين: دراسة مقارنة في الجامعة السورية الخاصة، مجلدة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية / جامعة دمشق / المجلد 34 العدد 2.
- مركز ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (2012)، الضمان الاجتماعي في الاراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات: دراسة استكشافية، مركز ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس .
- الحسبي، سلطان بن سيف، (2007)، اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي نحو الخدمات المقدمة إليهم في سلطنة عمان: دراسة ميدانية على محافظ مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الاردنية، عمان.
- القرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن انشاء صندوق الضمان الاجتماعي الفلسطيني وحسب الموقع  
(<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16861>)  
قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 وحسب الموقع-  
(<https://security-legislation.ps/ar/law/100057>)

الى ان مصدر الثقة أساسي في الصندوق وان الجهة التي تعمل بالمؤسسة هي مصدر القوة لها .

- اشارت الدراسة حول واقع وجود أهداف التنمية المستدامة عند انشاء صندوق الضمان الاجتماعي بفلسطين حيث اشارت النتائج ان مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة جاء مرتفعا. ويؤيد ذلك الى تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، والممثل بان وجود مؤسسة للضمان الاجتماعي تعمل على زيادة الاهتمام بالعاملين، وتوسيع نطاق العمل لهم، ومواكبة ما يحدث من تغيرات إبان العمل، الذي بدوره تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي على تحقيق الكثير من الأهداف، والتي بدورها تعمل على احداث تنمية ولفترات طويلة، واختلفت هذه النتائج مع دراسة (عباس، 2018) حيث توصلت الدراسة الى ان التنمية التي تحدها صناديق الضمان ليست تنمية مستدامة ولكنها تنمية مؤقتة .

- اشارت النتائج أن جميع فقرات الجوانب الاقتصادية الخاصة بالتنمية جاءت مرتفعة، ويعود ذلك الى القدرة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك، والتي تولي اهتماما مرتفعا بموضوع الجوانب الاقتصادية بالدولة، نظراً لوجود الوعي لدى قيادة مؤسسة الضمان الاجتماعي بأهميه الجوانب الاقتصادية، والذي ينعكس إيجاباً على العاملين ومن ثم على استمراريتهم في العمل، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالعاملين وتوسيع صلاحياتهم، بهدف تسهيل عملية التنفيذ وتحقيق أهداف المؤسسة، واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة ( ماس 2012) حيث توصلت الدراسة الى ان انعاش والتوسع بعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي يؤدي الى التقليل من مستوى البطالة.

- اشارت النتائج أن جميع فقرات الجوانب الاجتماعية الخاصة بالتنمية جاءت مرتفعة، ويعود ذلك الى اهتمام مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك، حيث تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال التوسع والانتشار على النهوض بالدولة والعمل على التخفيف من عناصر الجوانب الاجتماعي التي يمثل الفقر العنصر الرئيسي لها، واتفقت الدراسة مع دراسة (عباس، 2018) حيث توصلت الدراسة الى ان التخفيف من حدة الفقر له دور رئيسي في وجود مؤسسة الضمان الاجتماعي .

- اشارت النتائج أن جميع فقرات الخدمات الصحية الخاصة بالتنمية جاءت مرتفعة، ويؤيد ذلك الى اهتمام مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك، إذ تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي على النهوض بالدولة والعمل على التخفيف من ضعف العناصر الصحية التي يمثل العنصر الرئيسي للعامل، وتعمل على زيادة انشار الخدمات الصحية في جميع المناطق بالدولة، واتفقت الدراسة مع دراسة (الجبوري، 2019) حيث توصلت الدراسة الى ان توفير الخدمات الصحية يؤدي الى قوة المؤسسة.

## 5.2 التوصيات

1. تعزيز تطبيق القرار بقانون الضمان الاجتماعي، وتعميم تجربة الدول المجاورة على كافة المواطنين .
2. أن يكون هناك توافق حزبي لقرار التطبيق، لما له من أثر كبير في تحسين وتعزيز الفعالية والقدرة على تطبيق قرار قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني
3. ينبغي توسيع العضوية في مجلس إدارة الضمان، وإشراك شخصيات مشهود لها بالنزاهة والكفاءة والمهنية والاستقلالية في عضوية المجلس، بحيث يتم

Financial Innovations, 16(4), 156-167.  
[http://dx.doi.org/10.21511/imfi.16\(4\).2019.14](http://dx.doi.org/10.21511/imfi.16(4).2019.14)  
Nour, A.I., Najjar, M., Al Koni, S., Abudiak, A., Noor, M.I.  
and Shahwan, R. (2023), "The impact of corporate  
governance mechanisms on corporate failure: an  
empirical evidence from Palestine Exchange", Journal of  
Accounting in Emerging Economies, Vol. ahead-of-print  
No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/JAEE-10-2022-0283>  
Seabrook, Jeremy.2003. A World Growing Old, Pluto Press  
London .

مجلة افاق البيئة والتنمية الالكترونية، 2020، العدد 124، صفحة 3 وحسب الموقع  
[/https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2606](https://www.maan-ctr.org/magazine/article/2606)

Carlan, Dean, 2008, Yale School of Economics, Trust and  
social security, NYU Wagner Graduate School.  
Mai Jabarin, Abdalnaser Nour and Sameh Atout (2019).  
Impact of macroeconomic factors and political events on  
the market index returns at Palestine and Amman Stock  
Markets (2011–2017). Investment Management and